

بيان صحفي
صادر عن
جمعية مصارف الامارات

عقدت الجمعية العمومية لجمعية مصارف الامارات اجتماعها السنوي العادي يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٨/٤/٢ في المقر الرئيسي لبنك دبي التجاري بدبي .

وقد ترأس الاجتماع السيد عبدالله بن أحمد الغرير رئيس مجلس إدارة الجمعية بحضور معالي أحمد حميد الطاير نائب رئيس مجلس الإدارة ، وكل من أعضاء المجلس معالي خلفان محمد الرومي ، والسيد راشد حميد المزروعى ، والسيد عبدالله محمد غباش ، والسيد عبدالعزيز عبدالله الزعابي ، ومدير عام الجمعية السيد فتحي محمود سكيك ، كما حضر مندوباً عن وزارة الشؤون الاجتماعية / إدارة الجمعيات ذات النفع العام كل من السيد غانم علي غانم والسيد رضا حجازي .

وفي بداية الاجتماع رحب السيد عبدالله بن أحمد الغرير بالحاضرين كما رحب بالمصارف التي انضمت لعضوية الجمعية في مطلع العام الحالي وهي :

- مصرف الهلال
- بنك نور الاسلامي
- بنك الدوحة
- ومكتب تمثيل بنك عوده سرادار في أبوظبي

هذا وقد صادقت الجمعية العمومية على محضر اجتماعها السابق المنعقد بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٧ ، وعلى البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات لعام ٢٠٠٧ والذي تلاه مندوب السادة ارنست ويونغ كما تمت الموافقة على إعادة تعيينهم كمراقبين لحسابات الجمعية للعام ٢٠٠٨ ، وتمت المصادقة على الميزانية التقديرية للجمعية لعام ٢٠٠٨ وكذلك التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧ ، وخطة عمل الجمعية لعام ٢٠٠٨ .

وقد أعادت الجمعية العمومية بالتزكية والاجماع ، انتخاب مجلس إدارة الجمعية لعامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ والذي تشكل على النحو التالي :

بنك المشرق	ويمثله السيد عبدالله بن أحمد الغرير	رئيساً :
بنك دبي التجاري	ويمثله معالي أحمد حميد الطاير	نائباً للرئيس :
بنك الاستثمار	ويمثله معالي خلفان محمد الرومي	عضو :
بنك أبوظبي التجاري	ويمثله السيد راشد حميد المزروعى	عضو :
بنك الامارات الدولي	ويمثله السيد أنيس عبدالله الجلاف	عضو :
بنك أبوظبي الوطني	ويمثله السيد عبدالله محمد غباش	عضو :
بنك رأس الخيمة الوطني	ويمثله السيد عبدالعزيز الزعابي	عضو :

هذا وقد أظهر التقرير السنوي لجمعية مصارف الامارات لعام ٢٠٠٧ ان القطاع المصرفي في الدولة قد واصل أداء دوره في دعم الاقتصاد الوطني ، محققاً نسب نمو متقدمة في كافة المؤشرات ، وذلك مع ما تشهده الدولة من نهضة اقتصادية شاملة ومتطورة وما تحظى به من توفر مناخ استثماري آمن ومناسب ومشجع ، حيث تؤكد التقارير الدولية أن دولة الامارات العربية المتحدة تأتي في طليعة الدول التي تحظى باستقرار سياسي واستقرار نظام مالي ونقدي وإطار قانوني متكامل ومتطور بفضل السياسة الحكيمة للدولة بالقيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله ، وإخوانهما أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الامارات حفظهم الله جميعاً .

وقد أظهرت كافة مؤشرات القطاع المصرفي نمواً وقوة في الأداء ، حيث سجل إجمالي موجودات البنوك خلال عام ٢٠٠٧ نمواً بنسبة ٤٥% ، وإجمالي الودائع نمواً بنسبة ٣٥% والقروض والتسهيلات نمواً بنسبة ٣٩% وذلك مقارنة بالعام السابق ، كما ارتفعت أرباح البنوك بنسبة ٢٨,٨% لتصل إلى حوالي ٢٥ مليار درهم خلال العام .

وأشار التقرير إلى أن هذا النمو سيستمر خلال عام ٢٠٠٨ خاصة مع الأخذ بالاعتبار المزيد من الفرص أمام القطاع المصرفي والتي ستنجحها الاستراتيجية الاتحادية للدولة .

كما أشار التقرير إلى أن المصارف الوطنية في دولة الامارات العربية المتحدة قد استطاعت أن يكون لها موقعاً على الساحة المصرفية محلياً وإقليمياً وعالمياً – وذلك على الرغم من حداثة نشأتها نسبياً، حيث تأسس أول بنك وطني في الدولة عام ١٩٦٣ – إذ حرصت على مواكبة المستجدات والمتطلبات الدولية والالتزام بها مع الاستثمار بسخاء في اختيار التكنولوجيا المتطورة وأنظمة الكمبيوتر المتقدمة ومتابعة تحديثها ، مع الاهتمام بتدريب العاملين لديها وتنمية مهاراتهم ، وكذلك تنويع أنشطتها وخدماتها ومنتجاتها المصرفية لتغطي كافة متطلبات عملائها واحتياجاتهم ، مما مكنها من القدرة على المنافسة والاستمرارية وحصولها على العديد من درجات التصنيف المتقدمة من مؤسسات التقييم العالمية المتخصصة .

هذا ومن أصل ٢٢ مصرف وطني في الدولة ، وردت أسماء ١٦ مصرفاً على قائمة أكبر ألف بنك في العالم ، وكذلك ١٢ مصرفاً على قائمة أول خمسين مصرف خليجي ضمن قائمة أكبر مئة بنك عربي .

مع الإشارة إلى أن إجمالي عدد المصارف العربية التي وردت أسماؤها على قائمة أكبر ألف بنك في العالم ، بلغ ٧٤ مصرفاً من أصل إجمالي عدد البنوك العربية والبالغة حوالي ٤٥٠ مصرفاً .

كما أظهر التقرير السنوي لجمعية مصارف الامارات أن عدد الموظفين المواطنين والعاملين في القطاع المصرفي في الدولة قد ازداد خلال عام ٢٠٠٧ بما مجموعه ١٨٥٤ مواطناً ومواطنة ، مقابل الزيادة الحاصلة في عام ٢٠٠٦ والبالغة ١٧٥٥ مواطناً ومواطنة ، وقد أشارت احصائيات لجنة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي إلى أن عدد المواطنين العاملين في القطاع المصرفي بلغ ١٠٥٦٦ مواطناً ومواطنة بنهاية عام ٢٠٠٧ وبما نسبته ٣٢,٣% من إجمالي عدد العاملين في القطاع المصرفي والبالغ ٣٢٧٢٣ موظفاً وموظفة ، مقابل ٨٧١٢ مواطناً ومواطنة بنهاية عام ٢٠٠٦ وبما نسبته ٣٢,٣% من إجمالي عدد العاملين والبالغ في حينه ٢٦٩٢٦ موظفاً وموظفة ، كما بلغت نسبة التوطين في منصب مدراء الفروع ما نسبته ٦٦% بنهاية عام ٢٠٠٧ مقابل ما نسبته ٦٤,٤% بنهاية عام ٢٠٠٦ ، وحقق ١٣ مصرفاً نسبة توطين ١٠٠% في منصب مديري فروعها مقابل ١١ مصرفاً حققت ذات النسبة بنهاية عام ٢٠٠٦ .

هذا وقد اكملت جمعية مصارف الامارات عامها الخامس والعشرين منذ تأسيسها عام ١٩٨٢ ، وقد أصدر المصرف المركزي مسكوكة فضية تذكارية بهذه المناسبة ، كما أصدر بريد الامارات طابع بريد تذكاري .

وقد أعلنت الجمعية أنها ستنقل إلى مكاتبها الجديدة في أبوظبي قبل نهاية الشهر الحالي إن شاء الله .